التقرير السنوي لحالة الاقتصاد السعودي

2023

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

المحتويات

04 **الفصل الأول:**
سياق عالمي مليء بالتحديات

كافح الاقتصاد العالمي للتعافي من مجموعة من الصدمات الاقتصادية والجيوسياسية، أبرزها اضطرابات التجارة الدولية، والتضخم المتجذر، وأسعار الفائدة المرتفعة

10 **الفصل الثاني:**
اقتصاد سعودي مرن في مواجهة الصدمات

نهجت المملكة استراتيجية المرونة والتنويع الاقتصادي وسط سياق تباطؤ النمو العالمي وتذبذب أسعار النفط. إذ ساعد الأداء القوي للقطاع غير النفطي وكفاءة السياسة المالية على دعم النمو الاقتصادي

19 **الفصل الثالث:**
قطاع خاص يقود اقتصاد المملكة

ارتفع دور القطاع الخاص المحلي بشكل ملحوظ في دعم اقتصاد المملكة من خلال المساهمة بنسبة 45% في الناتج المحلي الإجمالي مقترباً من تحقيق هدف رؤية السعودية 2030 المتمثل في 65%

25 **الفصل الرابع:**
أبرز التحديات المستقبلية للمملكة في 2024

استمرار الصعوبات الجيوسياسية وزيادة الضبابية بشأن آفاق الاقتصاد العالمي قد يُشكل بيئة مليئة بالتحديات للنمو الاقتصادي للمملكة في عام 2024

الحالة الاقتصادية في عام 2023

ملخص تنفيذي

على الرغم من مواجهة ظروف اقتصادية وتجارية عالمية غير مواتية، تمكن الاقتصاد السعودي من الحفاظ على زخم نموه في عام 2023. إذ بينما كان الاقتصاد العالمي يتعافى تدريجيًا من التباطؤ الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19، أدى استمرار الصراع بين روسيا وأوكرانيا وظهور النزاعات الجيوسياسية الإقليمية، خاصة الحرب في غزة والتوترات في البحر الأحمر، إلى الضغط على التجارة العالمية وسلاسل التوريد. وأدى هذا الاضطراب إلى ارتفاع أسعار الطاقة وبعض السلع الغذائية والمصنعة، مما دفع الاقتصاد العالمي مرة أخرى إلى حالة من الضبابية. ونتيجة لذلك، نهجت العديد من الدول سياسات الحمائية التجارية، مما ساهم في زيادة اضطراب سلاسل الإمدادات وتفاقم الضغوط التضخمية.

ومن أجل تخفيف التضخم، قامت أغلب البنوك المركزية، بقيادة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، بتشديد سياستها النقدية، مما أدى إلى إضعاف الاستهلاك وتراجع الاستثمارات وبالتالي تباطؤ النمو العالمي. وقد وُضعت سيادة العديد من البلدان على المحك في عام 2023، حيث أدى التضخم المرتفع وتدهور التجارة العالمية إلى استنفاد احتياطياتها الأجنبية. واضطرت بعض الاقتصادات الهشة إلى تقليص الإنفاق المحلي والتوجه في الوقت نفسه إلى المؤسسات الدولية للحصول على ديون جديدة أو لإعادة جدولة ديونها لتجنب التخلف عن السداد. وأدى العجز المتزايد في الميزانية إلى زيادة تدهور تصنيفاتها الائتمانية السيادية، مما أدى إلى تفاقم أزمة الديون.

في هذا السياق، اجتاز الاقتصاد السعودي عام مليء بالتحديات، مع المحافظة على مسار نموه طويل الأجل. فعلى الرغم من انخفاض إنتاج النفط بما يتماشى مع اتفاقية أوبك+، أظهرت الأنشطة غير النفطية للاقتصاد السعودي مرونة ملحوظة، مدعومة بسياسات حكومية طموحة واستثمارات قوية. إذ مكنت قوة القطاع غير النفطي من التخفيف من التأثير السلبي لانخفاض عائدات النفط، مع الحفاظ على مستوى منخفض من الدين العام مقارنة بالمعايير العالمية. إذ لا يزال مستوى الدين العام للمملكة من أدنى المستويات بين الاقتصادات ذات الحجم المماثل، ومن المتوقع أن يستمر عند مستويات مستدامة في الأجل المتوسط. والجدير بالذكر أنه تم رفع التصنيف الائتماني السيادي للمملكة العربية السعودية في عام 2023، حيث أشارت الوكالات إلى الصحة المالية للمملكة ووضع الدين الخارجي القوي المدعوم بأصول أجنبية كبيرة تحتفظ بها صناديق الثروة السيادية.

كما استمر مناخ الأعمال في التحسن، في ظل اتخاذ المملكة خطوات مهمة بهدف تحسين تصنيفاتها في مجال القدرة التنافسية العالمية، وذلك بفضل الجهود الحكومية لتمكين القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار التجاري. إذ تشير أهم المؤشرات الاقتصادية، مثل مؤشر مديري المشتريات (PMI)، إلى التوسع المستمر في نشاط القطاع الخاص غير النفطي، حيث أظهرت الصناعات السعودية غير النفطية مرونة في مواجهة الصدمات الخارجية، مما عزز القوة الاقتصادية للمملكة. ومن القطاعات التي شهدت نموًا ملحوظًا قطاع السياحة والصناعة والخدمات والأنشطة الأخرى التي تدعمها وتحددها رؤية السعودية 2030.

وبالنظر إلى عام 2024، لا تزال البيئة العالمية محفوفة بالمخاطر، والتي قد تشكل ضغطًا على مسار النمو بعيد المدى للمملكة. وتشمل هذه التحديات، استمرار الصراعات الإقليمية، وتجدد التوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين، ونتائج الانتخابات غير المؤكدة في أكبر اقتصادات العالم، واضطرابات سلاسل التوريد العالمية، وبيئة أسعار فائدة مرتفعة لفترة أطول من المتوقع، والضغوط التضخمية المتجذرة، وتباطؤ النمو في الصين، وعدم يقين السياسات في الأسواق الناشئة. وفي ظل هذه التحديات، تظل المملكة العربية السعودية حازمة في التزامها بتنويع اقتصادها وزيادة مرونتها لمواجهة هذه البيئة العالمية المعقدة وسريعة التغير. وينطوي ذلك على تعزيز نمو الصناعات غير النفطية، وتوسيع الشراكات التجارية العالمية، وتنفيذ وزيادة عائدات الصادرات، وتعزيز رأس المال البشري المحلي مع زيادة فرص العمل.

الفصل الأول
سياق عالمي مليء بالتحديات

تأثر النمو الاقتصادي العالمي في عام 2023 بالنزاعات الإقليمية المتصاعدة والتوترات الجيوسياسية، إذ استمرت معاناة الاقتصادات الكبرى من التضخم المرتفع والمتجذر، في ظل اضطرابات التجارة الدولية وتعطل بعض سلاسل التوريد الناجمة عن النزاعات الجيوسياسية.

لذلك، استجابت معظم البنوك المركزية، خاصة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، عن طريق تشديد سياستها النقدية طوال معظم العام للحد من التضخم، مع تثبيت أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة في الربع الأخير من عام 2023. وأدت هذه الزيادات العالمية في أسعار الفائدة إلى زيادة قوة الدولار الأمريكي، مما فرض ضغطًا ماليًا على اقتصادات السوق الناشئة، التي انخفضت أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار. الأمر الذي أدى إلى زيادة تكلفة الواردات في هذه البلدان، وتسبب في استنفاد احتياطياتها من النقد الأجنبي لدعم عملاتها المحلية. كما دفع التشديد النقدي العالمي إلى ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال التجارية على الصعيد العالمي، وتناقص تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتراجع نمو الائتمان، وارتفاع قيمة خدمة الديون، وزيادة مخاطر التخلف عن السداد السيادي عالميًا.

وفي ظل هذه الظروف، نهجت بعض الاقتصادات الكبرى سياسات حمائية وتنافسية بهدف دعم سلاسل إمداداتها وحماية صناعاتها المحلية، من خلال تعزيز التجارة مع البلدان المجاورة والصديقة على حساب تحرير التجارة العالمية، مما أدى إلى تفاقم التقاطب السياسي والمالي والاقتصادي للنظام العالمي.

1. تشديد الاقتصادات الكبرى لسياساتها النقدية للحد من التضخم، وتداعياتها على الأسواق الناشئة

أدت السياسة النقدية المتشددة لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والتي عكستها البنوك المركزية الكبرى الأخرى، إلى تخفيف الضغوط التضخمية التي شكلت خطرًا على الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من عام 2023. ومع ذلك، كان لتشديد الظروف المالية عواقب وخيمة على استقرار الاقتصاد العالمي، أبرزها إضعاف قيمة العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي، ورفع تكاليف الاقتراض في الأسواق المحلية، وخفض التصنيف الائتماني السيادي في العديد من الأسواق الناشئة الهشة.

تراجع التضخم في معظم المناطق

التضخم العام في بعض المناطق المختارة

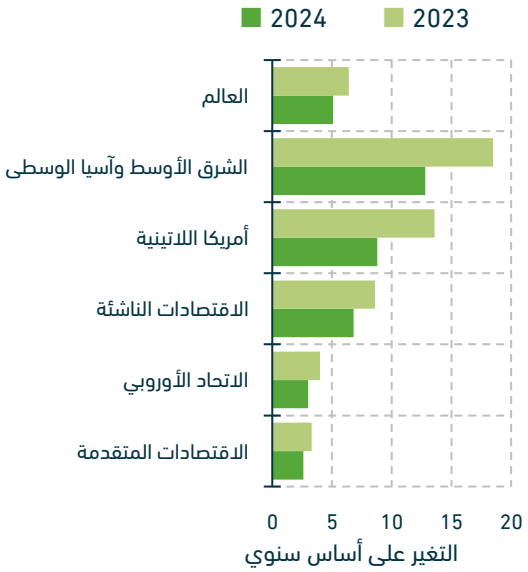

المصدر: بلومبيرج

انخفض المعدل العام لتضخم أسعار المستهلك بشكل كبير عن ذروته في جميع أنحاء العالم، لكن التضخم الأساسي، الذي يستثني أسعار الغذاء والطاقة، انخفض بشكل أبطأ مما كان متوقعًا. لذلك، أشار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى أن المزيد من الزيادات في أسعار الفائدة خلال هذه الدورة غير مرجح، لكن لا يزال من غير الواضح متى سيبدأ في خفض أسعار الفائدة، والتي سيكون الأول منذ عام 2020. ويُعتبر المستوى الحالي لأسعار الفائدة وتكلفة الائتمان مرتفعان مقارنة بالعقد الماضي، مما أثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. كما يمكن أن يكون لدورات التشديد النقدي آثار متأخرة، حيث قد يواجه المقترضون الذين تحملوا ديونًا طويلة الأجل عندما كانت أسعار الفائدة منخفضة ضغطًا على قدرتهم المالية، حيث يجب عليهم سداد هذه الديون أو إعادة تمويلها بتكلفة أعلى.

وتمثل مخاطر التمويل مصدر قلق أكبر بالنسبة للاقتصادات الناشئة التي تعاني من انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي. إذ اضطرت العديد من هذه الدول إلى استخدام احتياطياتها من النقد الأجنبي لدعم عملتها المحلية، مما أضعف وضعها المالي الخارجي وعرّض تصنيفها الائتماني السيادي لخطر خفض التصنيف، مما زاد من صعوبة الحصول على التمويل الدولي.

اتبعت أغلب البنوك المركزية على مستوى العالم المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن تحديد أسعار الفائدة

معدلات السياسة النقدية في بعض الدول المختارة

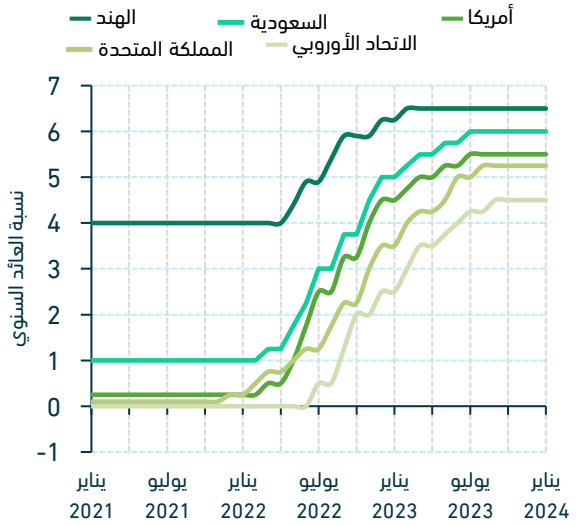

المصدر: بلومبيرج

أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكاليف الاقتراض

أسعار الفائدة الرئيسية في الاقتصادات المتقدمة

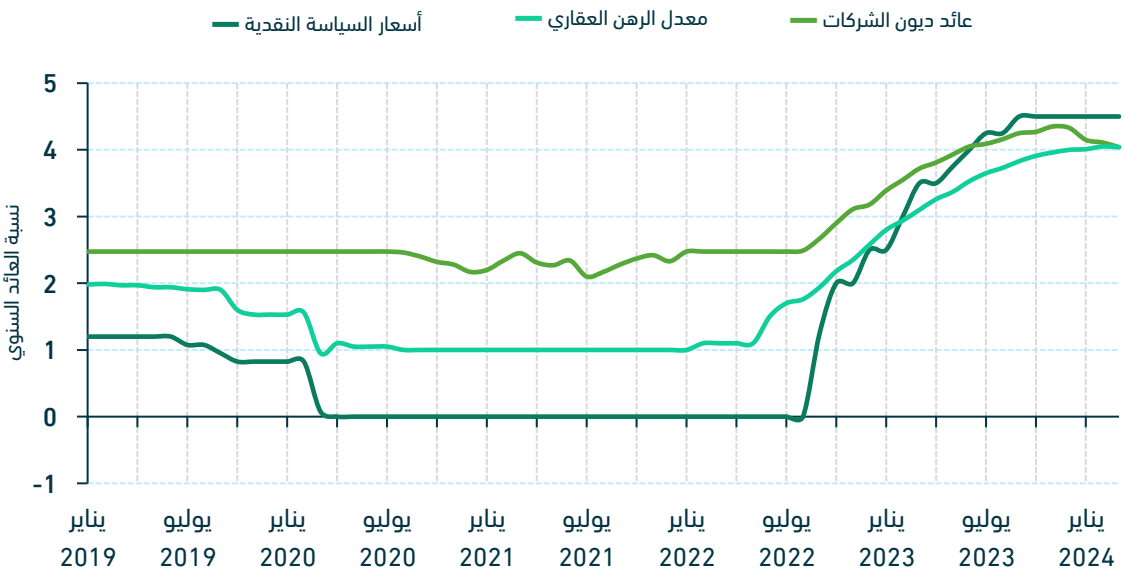

المصدر: بلومبيرج

تضررت الأسواق المالية من تقلبات كبيرة في عام 2023 في ظل ارتفاع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية خلال النصف الأول من العام، والتأجيل المتكرر لبنك الاحتياطي الفيدرالي لموعد بداية خفض سعر الفائدة في النصف الثاني من العام. فبالرغم من أن تشديد السياسة النقدية ساهم في ارتفاع عائدات السندات الأمريكية التي جذبت رؤوس الأموال الأجنبية إلى الولايات المتحدة، إلّا أن الارتفاع السريع لعوائد السندات في فترة قصيرة أدى إلى الضغط على القطاع المصرفي وفشل العديد من البنوك الإقليمية التي عانت من نقص حاد في السيولة بعد أن

استثمرت معظم ودائعها في أدوات دين عالية الأمان عندما كانت معدلات الفائدة منخفضة للغاية. بالإضافة إلى ذلك، دفعت معدلات الفائدة المرتفعة إلى زيادة قياسية في تكاليف الرهن العقاري، مما زاد من تكلفة شراء العقارات، وخاصة المنازل. وفي بعض الدول، أسهم ارتفاع تكاليف البناء في نقص المعروض من المساكن، مما أدى إلى تدهور القدرة على تحمل تكاليف السكن.

2. تحديات آفاق النمو العالمي ومدى القدرة على تحمل الديون على الصعيد العالمي

تسلط التحديات العالمية العديدة الضوء على آفاق النمو العالمي في ظل تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا وتغير أنماط التجارة الدولية مع تزايد حالات عدم اليقين، وتصاعد السياسات الحمائية، وارتفاع أسعار الفائدة لأعلى مستوى منذ أكثر من ثلاثة عقود.

وقد أدت هذه العوامل إلى خفض صندوق النقد الدولي لتوقعاته تدريجيًا خلال العام الماضي للنمو العالمي في عام 2023 ليبلغ 2.7% مقابل 3.2% في عام 2022، و6.0% في عام 2021، مما يمثل أضعف توسع منذ الأزمة المالية العالمية 2007-2008.

كان مشهد النمو الاقتصادي العالمي متفاوتًا لصالح شرق آسيا

الرقم القياسي للإنتاج الصناعي في بعض الدول المختارة

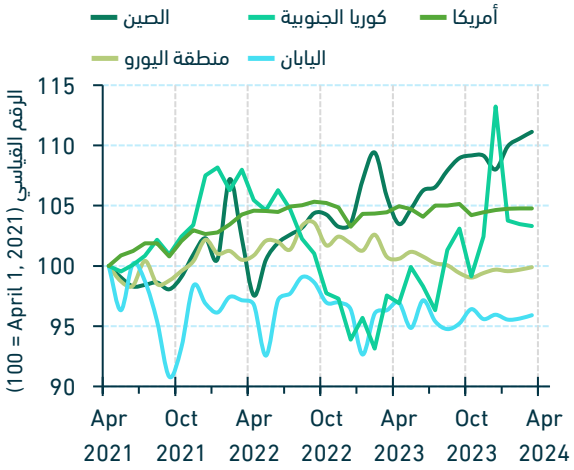

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)

يتباين آفاق النمو بين الاقتصادات العالمية في ظل تعثر بعض الاقتصادات المتقدمة وانتعاش بعض الأسواق الناشئة، حيث كان أداء النمو في منطقة اليورو وكوريا الجنوبية واليابان أكثر هدوءًا مقارنة بالولايات المتحدة، التي شهدت نموًا أفضل من المتوقع في عام 2023. فلقد تباطأ الإنتاج الصناعي في أوروبا بشكل كبير مقارنة بكلًا من الولايات المتحدة والصين، كما تشير إليه بيانات الإنتاج الصناعي، والتي تعكس انخفاض الطلب المحلي وارتفاع تكاليف الطاقة نتيجة الصراع في أوكرانيا.

أما فيما يخص الأسواق الناشئة، فلقد استفادت الاقتصادات الآسيوية الناشئة من تزايد تدفقات النفط بشكل كبير وبأسعار أقل مقارنة بالأسعار العالمية، وخاصة نحو الهند والصين، في ظل القيود المفروضة على النفط الروسي في الأسواق الغربية بسبب العقوبات الاقتصادية. ويعتبر هذا بمثابة رياح عكسية تساهم في جعل آسيا الناشئة محركًا رئيسيًا للنمو العالمي في المدى القريب.

في ظل هذه المتغيرات، تواجه مختلف الحكومات في الاقتصادات المتقدمة والناشئة معضلة سياسية وسط توقعات نمو ضعيف في العامين المقبلين. وفي ظل اتساع عجز الميزانية في غالبية الدول منذ جائحة كوفيد-19، يجب أن تقرر الحكومات ما إذا كانت ستعزز الطلب الإجمالي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، أو خفض إجمالي الدين العام والبدء في سداد الدين بشكل عاجل قبل أن يصبح غير مستدام.

أصبحت آسيا الناشئة هي محرك النمو الاقتصادي العالمي، بينما تتراجع أهمية أوروبا

المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي حسب المنطقة

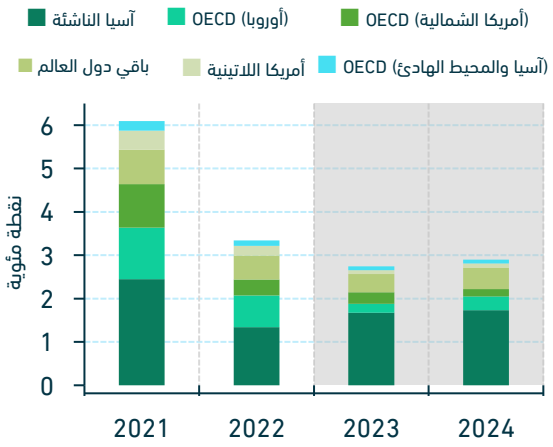

ملاحظة: يشير التظليل إلى توقعات.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)

ورغم أن خطر حدوث أزمة ديون في الدول المثقلة بالديون يبدو محدودًا في الوقت الحالي، إلّا أن المسار طويل الأجل يبدو مثيرًا للقلق. حيث أدى التشديد النقدي إلى ارتفاع تكاليف خدمة الدين وكذلك تكاليف إعادة جدولة الديون المستحقة. ويواجه المقترضون الذين يسعون إلى إعادة تمويل الديون المستحقة، والتي تراكم الكثير منها خلال حقبة أسعار الفائدة المنخفضة للغاية تكاليف تمويل أعلى بمقدار 120 نقطة أساس في المتوسط.

في حين أن إعادة تمويل الديون تظل سهلة التحكم بالنسبة لمعظم المقترضين، يجب توقع ارتفاع حالات التخلف عن السداد إذا تدهورت الظروف الاقتصادية أكثر من المتوقع. علاوة على ذلك، فإن تكاليف الاقتراض المؤلمة تقيد الفسحة المالية للحكومات لتحفيز النشاط الاقتصادي خلال فترات الضغوط الاقتصادية، مما يزيد من عدم الاستقرار المالي. وعلى المدى الطويل، إذا اختارت الحكومات سياسة مالية تقييدية وخفضت الاستثمار لإدارة أعباء ديونها، فإنها تخاطر بإعاقة آفاق النمو على المدى الطويل.

الحكومات والشركات التي تكبدت أعباء ديون كبيرة خلال فترة الجائحة تواجه الآن تكاليف إعادة تمويل أعلى

تكلفة إعادة تمويل الديون العالمية المستحقة

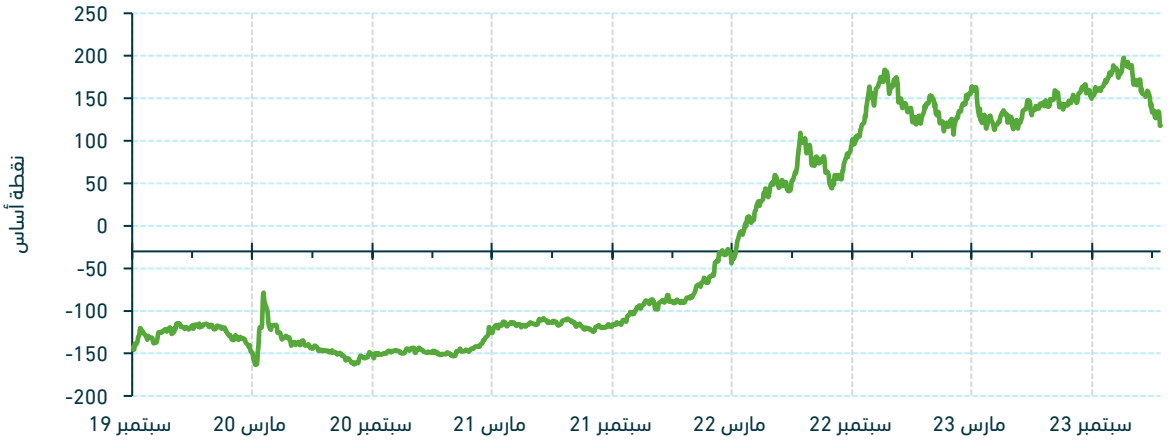

ملاحظة: المقياس هو متوسط عائد السندات العالمية ناقص سعر الفائدة على الديون المستحقة.

المصدر: بلومبيرج

بينما تسعى الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى تحقيق توازن دقيق بين تحفيز النمو الاقتصادي وإدارة مستويات الديون، يكمن التحدي الذي يواجه صانعي السياسات في صياغة استراتيجيات لا تقتصر فقط على معالجة الضغوط المالية الفورية فحسب، بل ترسي أيضًا الأساس لنمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل.

3. تعاقب الصدمات يهدد بتقاطب النظام الاقتصادي العالمي

لقد شكل العامان الماضيان نقطة تحول في التجارة العالمية والسياسة الاقتصادية، حيث اتبعت الاقتصادات المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة استراتيجيات حمائية، بهدف دعم سلاسل إمداداتها وحماية صناعاتها المحلية من تهديد ما تعتبره منافسة أجنبية غير عادلة. ويعتبر هذا معارضًا لأكثر من ثلاثة عقود من تحرير التجارة العالمية وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة. ويعزى هذا إلى التنافس القوي بين الولايات المتحدة والصين، وتزامن مع عقوبات متعددة مفروضة ضد روسيا بعد الحرب في أوكرانيا. وقد أدت هذه السياسات الحمائية إلى تفاقم التباعد السياسي والاقتصادي للنظام العالمي الذي حفزته الصراعات الجيوسياسية وتطبيق العقوبات المالية والاقتصادية بهدف استبعاد بعض الدول من نظام التجارة والمدفوعات الدولي القائم على الدولار.

ونتيجة لذلك، شهدت التجارة العالمية وتدفقات رأس المال تحولاً ملحوظًا. إذ عانت الصين، أكبر اقتصاد تجاري في العالم، من انخفاض كبير في تجارتها مع الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، بينما زادت التجارة مع الدول النامية الأخرى، وهو خروج عن سياسة التكامل التجاري المسجل بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001. حيث شجعت الحكومة الأمريكية الشركات الأمريكية على تقليل اعتمادها على الصين من خلال نقل سلاسل التوريد إلى الولايات المتحدة أو إلى البلدان الشريكة والصديقة.

تحول التجارة الأمريكية إلى سلاسل توريد بديلة

التغير في الحصة الثنائية التجارية للولايات المتحدة 2017-2023

(نسبة مئوية)

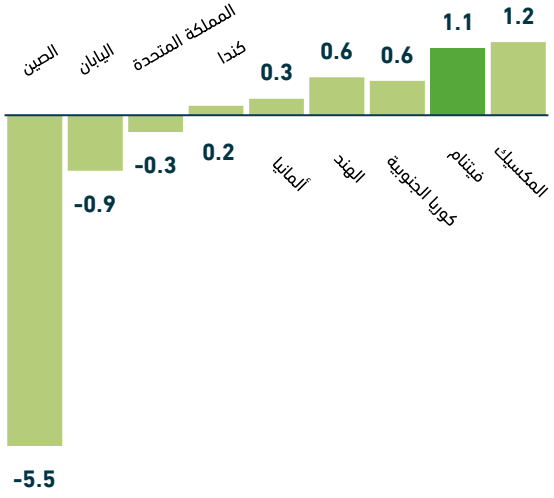

ملاحظة: يتم احتساب التغير في الحصة الثنائية التجارية للولايات المتحدة من خلال حساب الفرق بين نسبة التجارة الثنائية مع كل دولة بين عامين 2017 و2023

المصدر: بلومبيرج

ويُعد التقاطب التجاري أحد الملامح لصدمات متعاقبة في ظاهرة أُطلق عليها عصر «تعددية الأزمات»، حيث تكافح البلدان أزمات متعددة ومترابطة في نفس الوقت تؤثر على اقتصاداتها المحلية وسياستها الخارجية. وعلى سبيل المثال، أدت صدمة الطاقة العالمية التي أحدثتها الحرب في أوكرانيا إلى اندلاع أزمة تضخمية في العديد من الاقتصادات المتقدمة، وأدت إلى فرض حزمة من العقوبات المالية ضد روسيا، ومنذ ذلك الحين هيأت الظروف لتصدع الاقتصاد العالمي إلى كتل متنافسة.

أدى هذا إلى قيام دول مثل كوريا الجنوبية -الحليف القوي للولايات المتحدة- بتقليل التجارة مع الصين إلى جانب معظم الدول الغربية مع تكثيف التجارة مع الولايات المتحدة. وعلى النقيض من ذلك، فإن الدول الأخرى مثل: البرازيل وماليزيا وروسيا، قد زادت من روابطها التجارية مع الصين. كما يجدر الإشارة إلى أن عددًا قليلاً من الدول تمكن من الاستفادة من هذا التقاطب وأبرزها فيتنام، التي تمكنت من تعزيز نمو تجارتها مع الصين والولايات المتحدة في الوقت نفسه.

تراجعت تجارة الصين مع الغرب بشكل ملحوظ

التغير في الحصة الثنائية التجارية للصين 2017-2023 (نسبة مئوية)

ملاحظة: يتم احتساب التغير في الحصة الثنائية التجارية للولايات المتحدة من خلال حساب الفرق بين نسبة التجارة الثنائية مع كل دولة بين عامين 2017 و2023

المصدر: بلومبيرج

الفصل الثاني

اقتصاد سعودي مرن في مواجهة الصدمات

كان الاقتصاد السعودي مرنًا في عام 2023 على الرغم من التحديات العالمية، بدعم من استثمارات مرتفعة واستهلاك قوي وسط الجهود الحكومية المستمرة وفقًا لرؤية السعودية 2030.

لعبت السياسات المالية والنقدية للمملكة العربية السعودية دورًا حاسمًا في استقرار مختلف قطاعات الاقتصاد مع إدارة التضخم بحكمة لتحقيق الاستقرار في الطلب المحلي ومنع هجرة رؤوس الأموال.

أسفرت سياسة المملكة للتنويع الاقتصادي عن نتائج إيجابية مع نمو مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز التوظيف في القطاع الخاص. وظلت الأنشطة السياحية والتجزئة الاستهلاكية قوية، مما يعكس نجاح السياسات الحكومية الداعمة وبيئة الأعمال التجارية الأكثر إنتاجية.

لذلك، استمر القطاع الخاص في كونه محركًا للنشاط الاقتصادي، مما ساعد على تعزيز تقدم المملكة في التصنيف العالمي لسهولة ممارسة الأعمال التجارية والقدرة التنافسية.

1. تنويع الاقتصاد وتصاعد المرونة للقطاع غير النفطي

شكلت الأنشطة غير النفطية نحو 49% من الاقتصاد السعودي في عام 2023 على الرغم من حالة عدم اليقين العالمي وتقلب أسعار النفط. حيث ارتفعت نسبة الإيرادات غير النفطية إلى عائدات النفط بـ 35 نقطة مئوية من عام 2016 إلى عام 2023. وفي حين أن هذا يؤكد التقدم المحرز في التنويع الاقتصادي، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى تكثيف هذه الجهود لتحقيق أكبر قدر من المرونة والاستدامة المالية. ويعد تعزيز القطاعات غير النفطية من خلال السياسات والاستثمارات المستهدفة أمرًا حاسمًا للحد من الاعتماد على عائدات النفط وضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

تصبح مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي أكثر وضوحا خلال فترات ارتفاع أسعار النفط. فعلى سبيل المثال، أدى ارتفاع أسعار النفط إلى 94 دولارًا في عام 2022 من 68 دولارًا في عام 2021 إلى زيادة حصة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي من 31% في عام 2021 إلى أكثر من 40% في عام 2022. وعلى العكس من ذلك، يرتبط انخفاض أسعار النفط بانخفاض مساهمة قطاع النفط في نمو الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل، يُظهر القطاع غير النفطي قدرًا أكبر على الصمود أمام تقلبات أسعار النفط مع الحفاظ على مساهمة مستقرة وحتى متزايدة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يسلط الضوء على أهمية تسريع التنويع الاقتصادي للتخفيف من تأثير تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي العام للمملكة.

استمرار التنويع الاقتصادي يدفع الإيرادات غير النفطية إلى تسجيل حصة من الناتج المحلي الإجمالي

ناتج القطاعات التنظيمية كنسبة من إجمالي الناتج الحقيقي

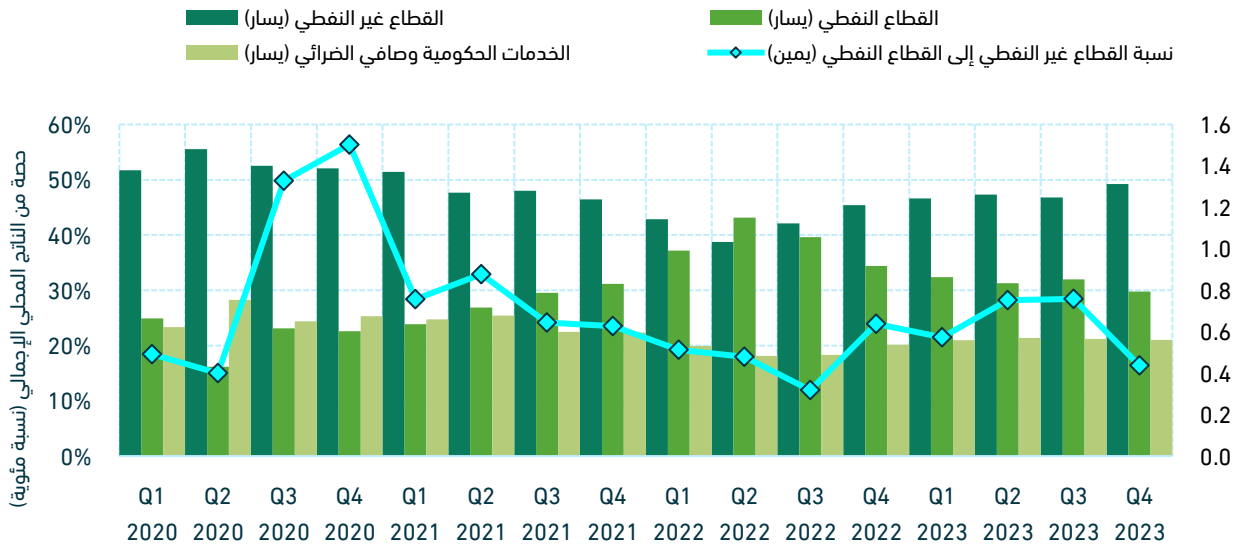

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

كانت الأنشطة غير النفطية ضرورية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد وسط انخفاض النشاط النفطي

مساهمة الأنشطة الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(التغير على أساس سنوي، نسبة مئوية)

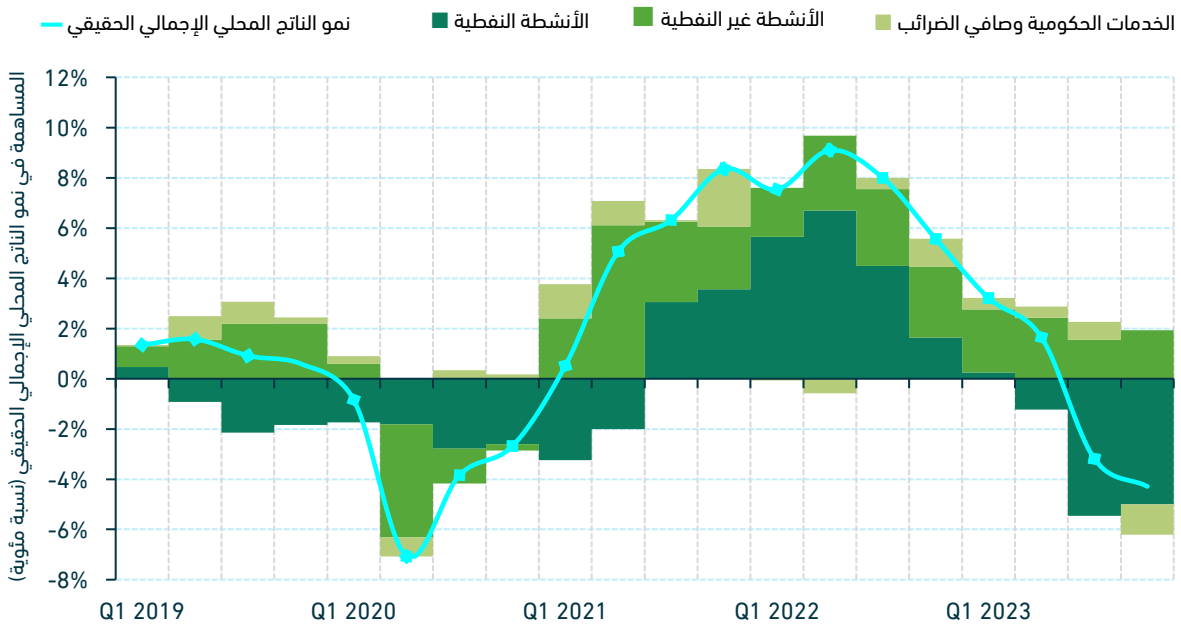

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وعلى الرغم من الأثر السلبي لانخفاض إنتاج النفط وفقًا لاتفاقية أوبك+، كانت هناك بعض المساهمات الإيجابية من القطاعات الأقل تعرضًا للصدمات الخارجية. على سبيل المثال، أضاف البيع بالجملة والتجزئة والضيافة مجتمعة 0.5 نقطة مئوية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2023، بينما ساهم قطاع التمويل بـ0.3 نقطة مئوية إضافية. وتسلط هذه الأرقام الضوء على التقدم في التنويع الاقتصادي. ومع ذلك، فإنها تظهر أيضًا الحاجة إلى مزيد من التطوير للقطاعات غير النفطية لتوفير الوقاية من الصدمات الخارجية.

أدى استمرار النمو في القطاعات غير النفطية إلى تعويض الركود في قطاع التعدين بشكل جزئي

مساهمة الأنشطة الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(التغير على أساس سنوي، نسبة مئوية)

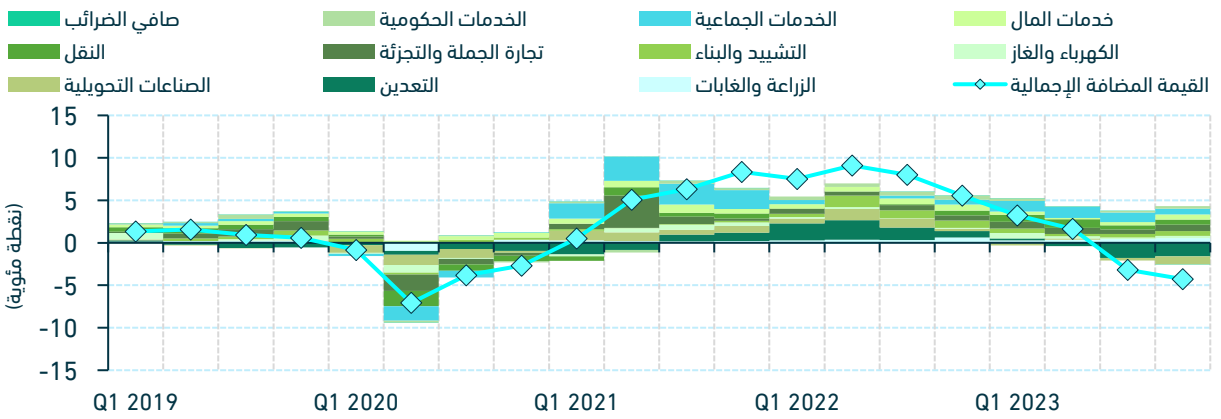

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

2. المسار المالي المستدام

تعد المملكة العربية السعودية من بين الدول القليلة التي تمكنت من الحفاظ على مسار دين عام مستدام وسط بيئة عالمية تتميز بضيق الحيز المالي وتزايد عبء الديون. إن التزام المملكة بسياسات مالية حكيمة وإصلاحات اقتصادية مستمرة عزز مرونة نظامها المالي وحافظ على نسبة ديون منخفضة مقارنة بالمعايير العالمية.

ومع استمرار المملكة في نهج تدابير استباقية لإدارة الدين، من المرتقب أن تتمكن في مواجهة حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي وضمان بقاء الدين العام عند مستويات مقبولة، مما يعزز الاستقرار والازدهار الاقتصادي على المدى الطويل.

توسع إنفاق ميزانية الحكومة منذ عام 2017 بمعدل متوسطه 4.6% وتجاوزه متوسط نمو الإيرادات الإجمالي بنسبة 8.6% في هذه الفترة، مما يؤكد تركيز الحكومة على الحفاظ على سلامة الحالة المالية. وخلال نفس الفترة، شهدت عائدات النفط زيادة سنوية بنسبة 7.3%، بعد النمو القوي للإيرادات غير النفطية بنسبة 10.7%، وتسريع التحول نحو تنويع الإيرادات. وانخفض الإنفاق الرأسمالي بمتوسط 4.8% سنويًا، بينما ارتفعت النفقات الجارية بمعدل سنوي متوسط قدره 6.6%، نتيجة لزيادة التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري.

من المتوقع أن ينخفض الدين العام للمملكة العربية السعودية بشكل مطّرد كحصة من الناتج المحلي الإجمالي

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، الفعلية والتوقعات

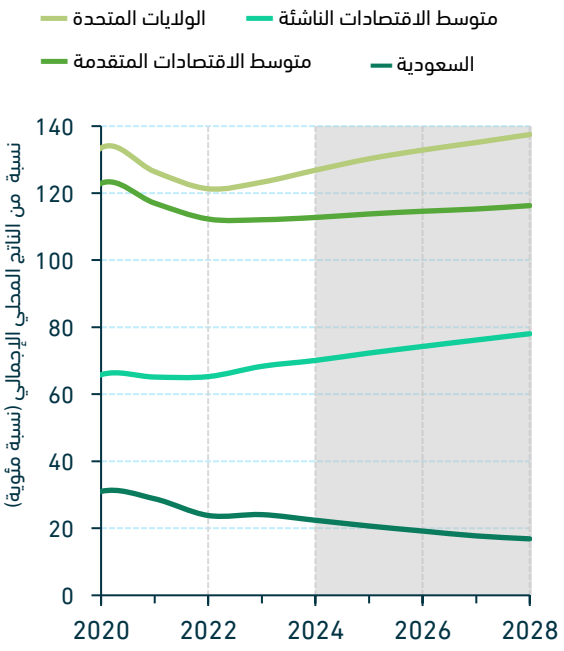

ملاحظة: التظليل يشير إلى توقعات

المصدر: S&P Global

من المتوقع أن تعود المملكة العربية السعودية إلى الفائض الإيجابي المستمر في الميزانية

التوازن المالي (الفائض/العجز)، الفعلية والتوقعات

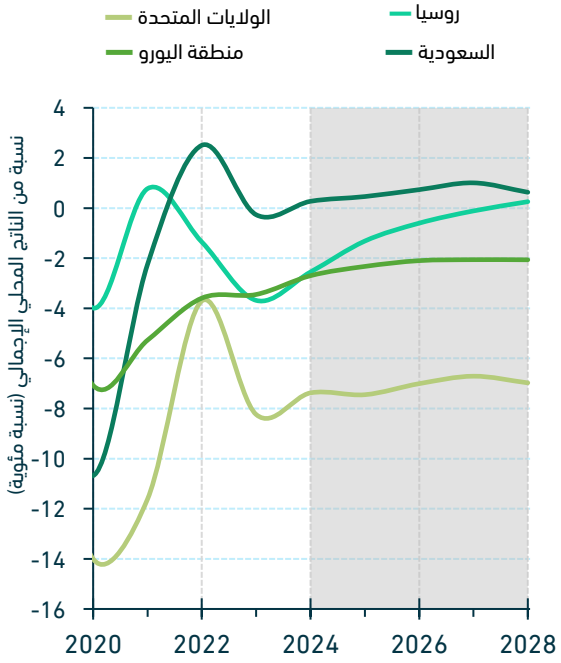

ملاحظة: التظليل يشير إلى توقعات

المصدر: S&P Global

تضاؤل العجز في الميزانية ولا يزال مستدامًا

رصيد ميزانية الحكومة المركزية السعودية

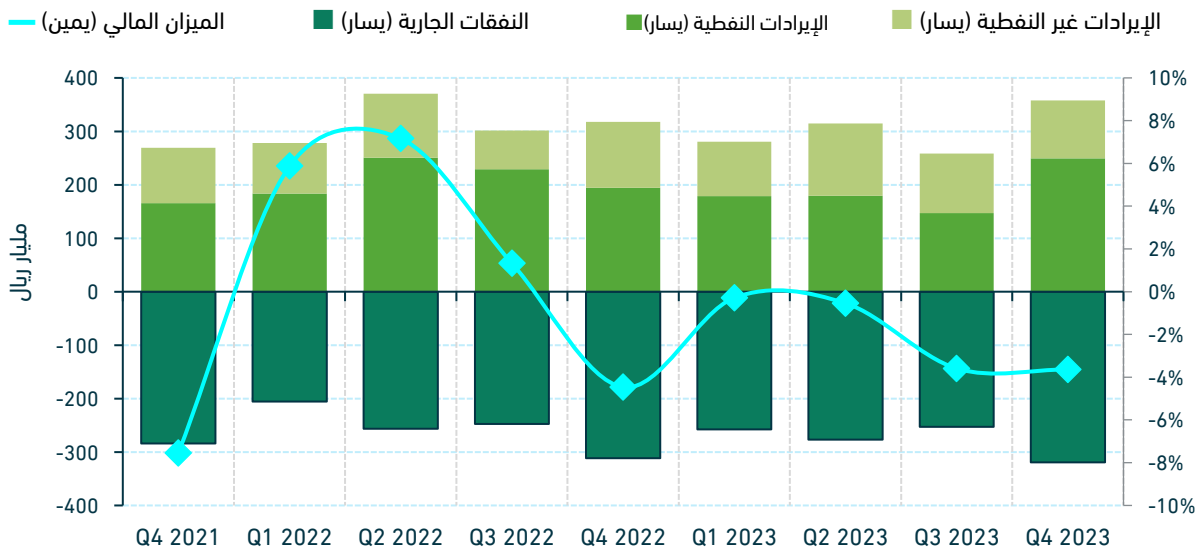

المصدر: وزارة المالية

أدى تراجع عائدات النفط بسبب انخفاض إنتاج النفط في المملكة وتقلب أسعار النفط الدولية إلى تحقيق عجز في الميزانية السعودية في عام 2023 مقارنة بالعام السابق. وعلى الرغم من ذلك، ظل الإنفاق العام الحالي ثابتًا، مما يؤكد تفاني الحكومة في الحفاظ على الاستثمار العام من أجل النمو المستقبلي وضمان مزايا الرعاية الاجتماعية بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030.

يعتبر عجز ميزانية المملكة العربية السعودية متواضعًا مقارنة بمعايير المنظمات الدولية. إذ يمكن أن توفر الاحتياطيات الكبيرة من النقد الأجنبي وصافي الأصول الخارجية التي تحتفظ بها المملكة دعمًا وافرًا للإنفاق الإضافي. وتسمح هذه المرونة المالية بزيادة الاستثمار العام وستمكن الحكومة من دعم الاقتصاد السعودي في مواجهة الصدمات المستقبلية.

أدى استمرار النمو في القطاعات غير النفطية إلى تعويض الركود في قطاع التعدين بشكل جزئي

الحسابات الرئيسية للمملكة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي

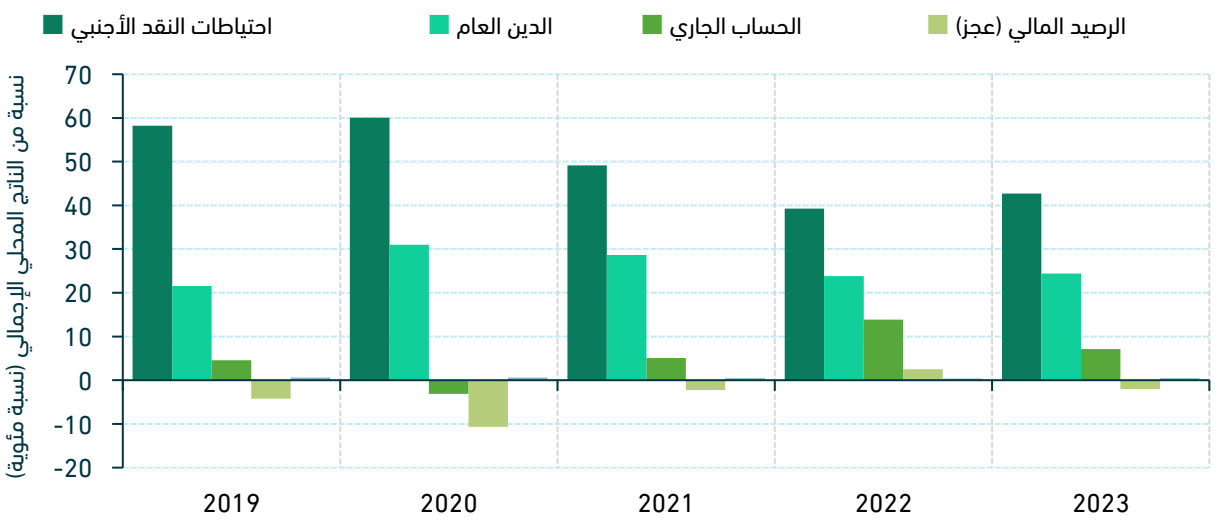

المصادر: البنك المركزي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء

3. تشديد السياسة النقدية والائتمان المصرفي وتخفيف التضخم

تشديد البنك المركزي السعودي (SAMA) للسياسة النقدية ساهم في السيطرة على التضخم. إذ تحركت السياسة النقدية السعودية بما يتماشى مع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من خلال إعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار مما يعكس ربط الريال بالدولار الأمريكي. الأمر الذي ساعد على استقرار رؤوس الأموال الأجنبية في المملكة وتخفيف آثار تقلبات السوق على سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي السيطرة على معدلات التضخم عند مستويات منخفضة مقارنة بالعديد من الاقتصادات الأخرى.

لذلك، ظل التضخم مستقرًا في المملكة طوال عام 2023، ليتباطئ إلى 2.3% من 2.5% في عام 2022، وهو من بين أقل معدلات التضخم في مجموعة العشرين. إذ شهدت بعض السلع الاستهلاكية، مثل الملابس والمعدات المنزلية، انخفاضًا كبيرًا في الأسعار، بينما سجلت أسعار الإيجارات ارتفاعًا ملحوظًا خلال العام 2023، وخاصة في المدن الكبرى التي تشهد نموًا حضارياً مضطردًا في ظل تنفيذ المشارع الكبرى لرؤية السعودية 2030. ولقد تأثرت معدلات التضخم بعوامل عدة مرتبطة بالعرض والطلب، منها تحسن الاستهلاك المحلي الخاص رغم استمرار ارتفاع أسعار الفائدة منذ عام 2022، بالإضافة إلى عودة

اضطراب سلاسل الإمداد في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة. لكن السياسات المالية والنقدية المتبعة في السعودية حدّت من أثر التضخم وصولاً إلى تراجع معدل التضخم بشكل مستقر نسبيًا. ولعل أهم الإجراءات الاحترازية التي أقرت في هذا الإطار وضع سقف على أسعار بعض المشتقات النفطية، حيث استطاعت من خلالها احتواء التضخم والحد من تأثير ارتفاع الأسعار.

سيطرة المملكة العربية السعودية فعليًا على التضخم

معدل التضخم العام

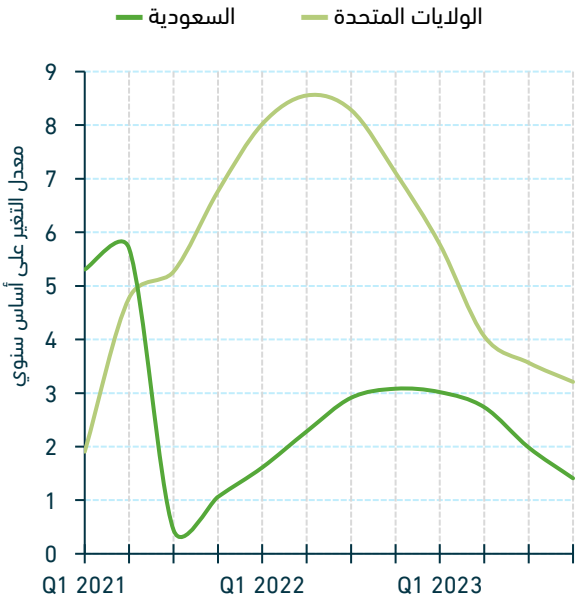

المصدر: S&P Global

السياسة النقدية السعودية مرتبطة بالدولار

أسعار الفائدة في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة

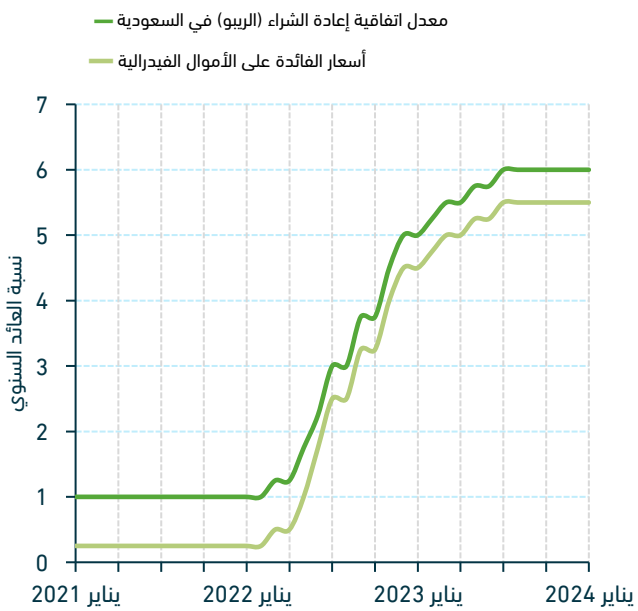

المصدر: S&P Global

لا يزال التضخم العام تحت السيطرة، وأسعار المساكن فقط هي التي تظهر ضغوطًا تصاعدية

معدل التضخم في السعودية حسب مكونات السلع والخدمات

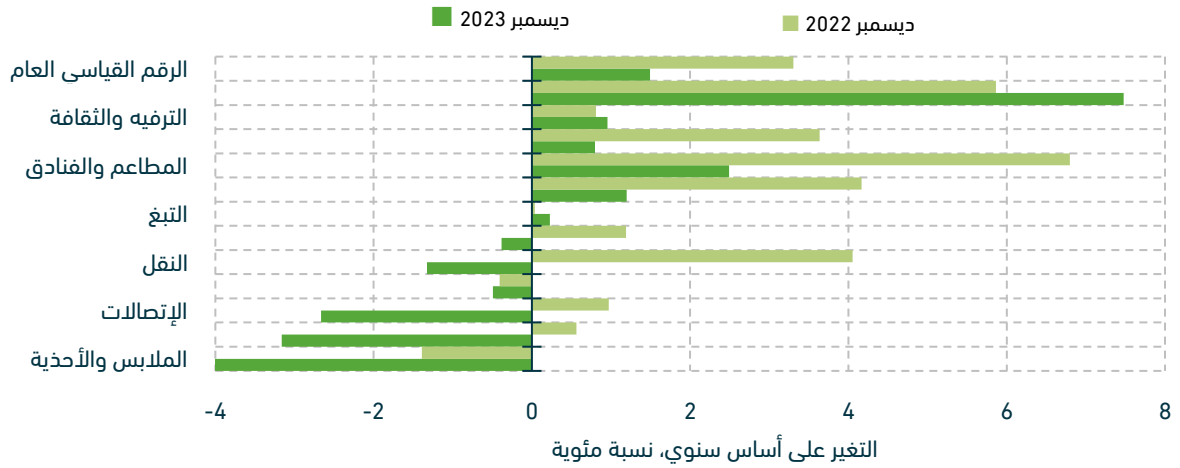

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

أدت الزيادات المتتالية في سعر الفائدة للبنك المركزي السعودي (SAMA) إلى ارتفاع ملحوظ في تكاليف الاقتراض، حيث ارتفعت بنحو خمس نقاط مئوية من عام 2022 إلى 2023.

وقد خفف من حدة هذا الارتفاع استمرار الموقف التيسيري للمصارف السعودية في توفير السيولة والائتمان، مما يدعم الأنشطة الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية.

لا تزال حرية وصول القطاع الخاص إلى الائتمان كبيرة

إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

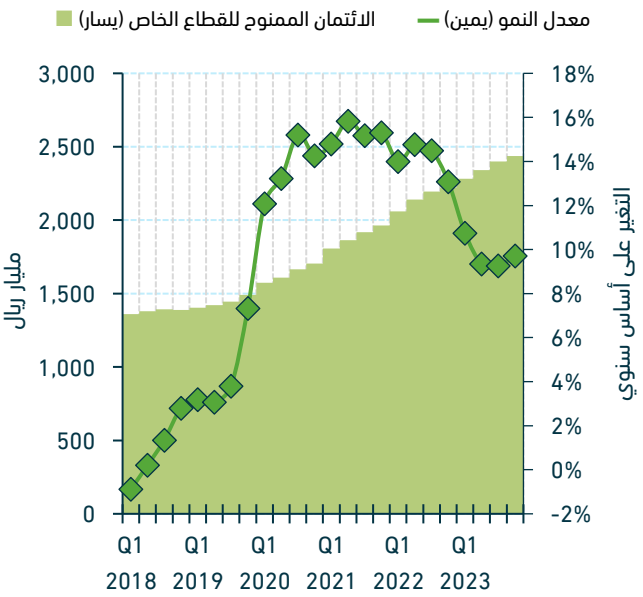

المصدر: البنك المركزي السعودي

استقر نمو الاقتراض في القطاع العام

إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع العام

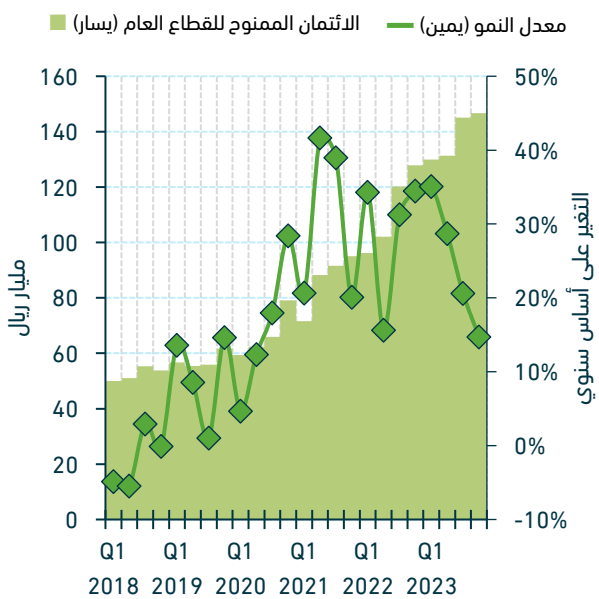

المصدر: البنك المركزي السعودي

4. تحسين بيئة الأعمال السعودية والقدرة التنافسية الدولية

حققت المملكة العربية السعودية تقدمًا ملحوظًا في التصنيف العالمي للقدرة التنافسية في السنوات الأخيرة، مدفوعة بإجراءات استراتيجية تهدف إلى جعلها وجهة استثمارية جذابة. وفقًا للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، جاء الاقتصاد السعودي في المركز الـ17 من بين أكثر الاقتصادات تنافسية، متقدمًا بذلك 15 مركزًا في التصنيف العام منذ عام 2021.

المملكة العربية السعودية رائدة عالميًا في تحسين القدرة التنافسية الاقتصادية

تصنيف التنافسية العالمية، الترتيب العام للتنافسية

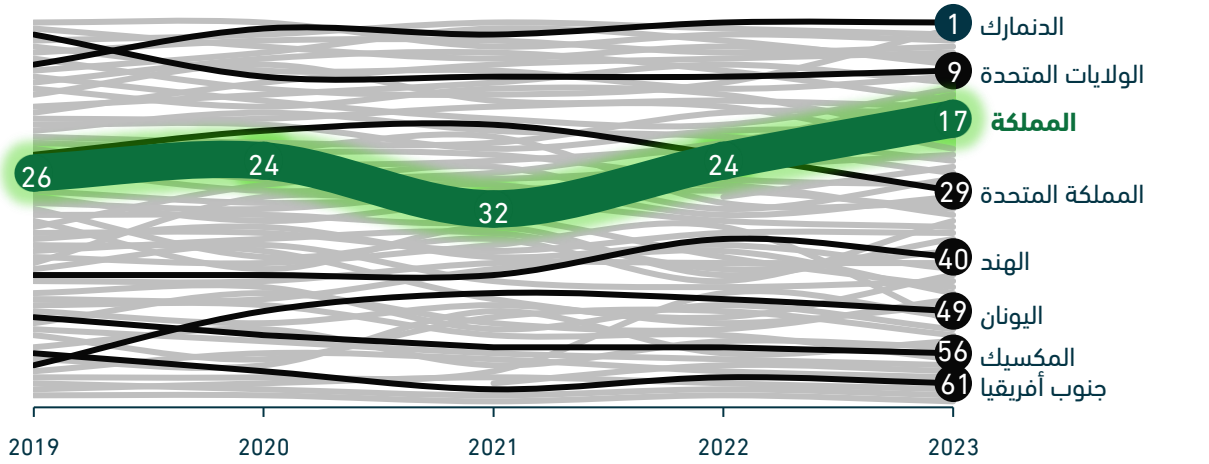

ملاحظة: الترتيب من بين إجمالي 64 دولة. جميع الدول في الرسم مع تحديد بعض الدول.

المصدر: المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)

ويتجلى هذا التقدم المتسارع في مختلف تقييمات المعايير الفرعية للقدرة التنافسية الدولية، حيث تقدمت المملكة العربية السعودية 42 مركزًا في الأداء الاقتصادي، و13 مركزاً في كفاءة الحوكمة، و13 مركزًا في كفاءة الأعمال.
وتكشف هذه التطورات عن الخطوات الملموسة التي اتخذها القطاعين العام والخاص في نطاق رؤية السعودية 2030.

أصبحت المملكة العربية السعودية مكانًا أفضل لممارسة الأعمال التجارية

تصنيف التنافسية العالمية، تصنيف تنافسية الأعمال

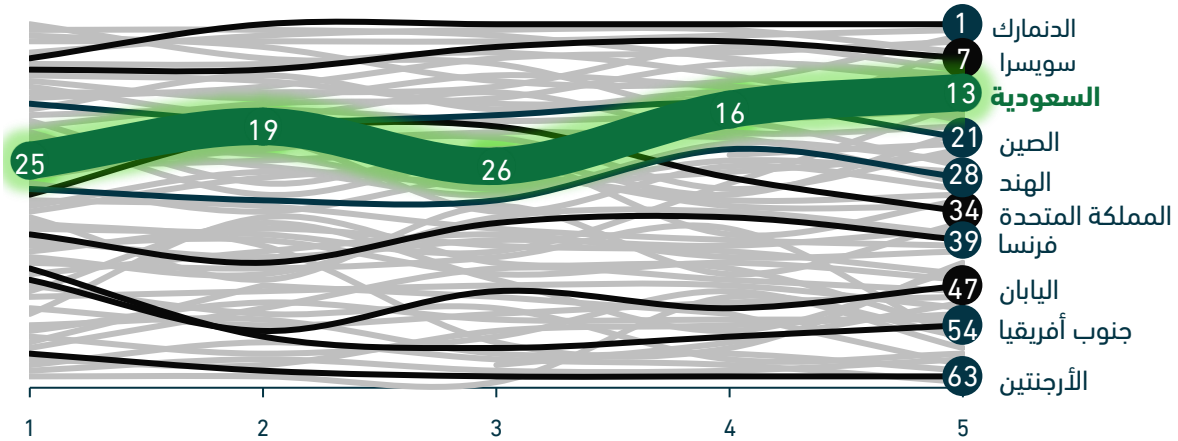

ملاحظة: الترتيب من بين إجمالي 64 دولة. جميع الدول في الرسم مع تحديد بعض الدول.

المصدر: المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)

فيما يتعلق بالتدخل العام وإصلاحات تيسير الأعمال التجارية، نفذت المملكة العربية السعودية عددًا كبيرًا من المبادرات التي تهدف إلى تبسيط العمليات وتعزيز بيئة الأعمال المواتية. وتشمل هذه التعجيل بالتخليص الجمركي في غضون 24 ساعة في الموانئ السعودية، والإصدار السريع لتراخيص الأنشطة التجارية، والتخفيض الحاد في إجراءات نقل الملكية العقارية إلى 60 دقيقة فقط.

علاوة على ذلك، شهدت المملكة انخفاضًا كبيرًا بنسبة 50% في متطلبات ترخيص الاستثمار، مما يعزز جاذبيتها للمستثمرين.

ويتجلى التدخل العام لدعم القطاع الخاص في استثمار المملكة الكبير في المشاريع الضخمة، مما يحفز أنشطة القطاع الخاص الجديدة ويخلق فرص عمل وفيرة. كما تعتبر المشاريع الرئيسية مثل نيوم والقدية وروشن، بقيادة صندوق الاستثمارات العامة، محورية لتعميق التنويع الاقتصادي وتحقيق الأهداف الشاملة لرؤية السعودية 2030.
وتهدف هذه المساعي التحويلية إلى جعل المملكة مركزًا إقليميًا في القطاعات الحيوية التي تشمل النقل والخدمات والخدمات اللوجستية والسياحة والثقافة، مما يحفز النمو والازدهار المستدامين.

شجّعت السياسات الحكومية الاستثمار في الأعمال التجارية

تصنيف التنافسية العالمية، تصنيف الكفاءة الحكومية

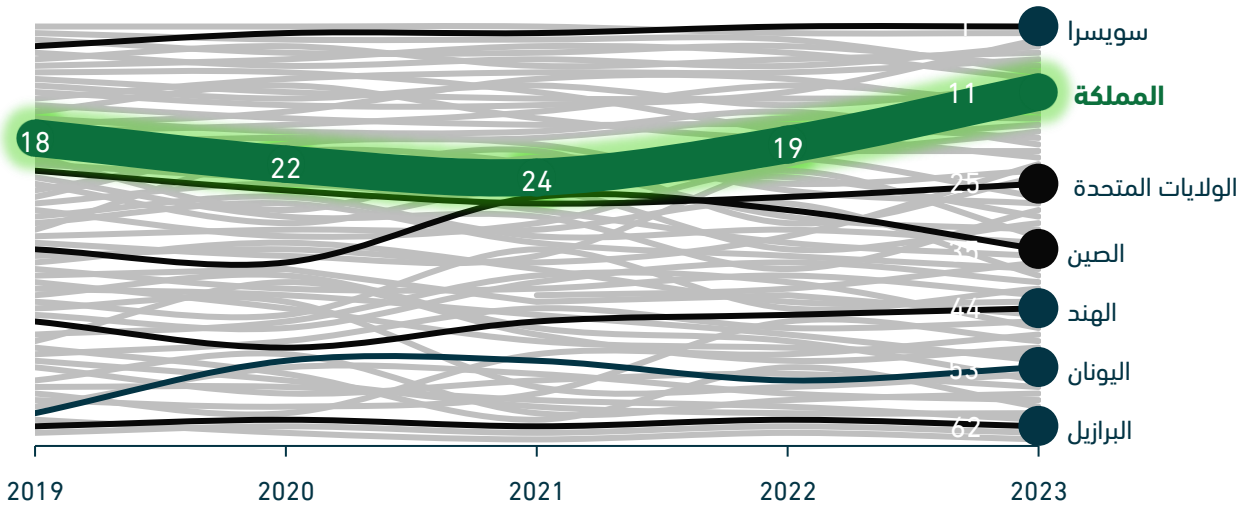

ملاحظة: الترتيب من بين إجمالي 64 دولة. جميع الدول في الرسم مع تحديد بعض الدول.

المصدر: المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)

الفصل الثالث

قطاع خاص ديناميكي ومناخ أعمال مزدهر

لعب القطاع الخاص السعودي دورًا محوريًا في مرونة اقتصاد المملكة خلال عام مليء بالتحديات، حيث لايزال يُحقق نموًا إيجابيًا مستقرًا رغم تقلبات القطاع النفطي. إذ يساهم القطاع الخاص حاليًا بنسبة 45% من الناتج المحلي الإجمالي، ومع وجود حوالي 75% من إجمالي الاستثمارات وما يقرب من 60% من السكان النشطين العاملين في القطاع الخاص، فإن أهميته الاقتصادية آخذة في التوسع.

ولقد ازدهر القطاع الخاص بدعم من السياسات الحكومية والتمويل المواتي، مستفيدًا من تحسن مناخ الأعمال وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار من خلال تقديم حوافز ضريبية وتسريع إصلاحات السياسة الصناعية. كما تعمل مبادرات متعددة والمشاريع الضخمة على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل وتعزيز وصول الشركات المحلية إلى الأسواق، وتيسير نقل التقنية.

1. القطاع الخاص مساهم قوي في النمو

تنعكس مرونة القطاع الخاص في استمرار أداءه الإيجابي خلال عام مليء بالتحديات، حيث تجاوز نموه كلًا من القطاعين العام والنفطي ليصبح المحرك الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023. فعلى عكس الأنشطة النفطية التي كانت عرضة لتقلبات العرض والطلب العالمي، حافظ القطاع الخاص على نمو مستقر منذ تجاوز المملكة جائحة كوفيد-19 في أواخر عام 2021، مما يؤكد قدرة القطاع على التكيّف ومواجهة التحديات العالمية.

وعلى الرغم من مواجهة صدمات خارجية سلبية كبيرة، توسع القطاع الخاص بنسبة 4.0% في الربع الرابع من عام 2023، وهو أعلى من أدائه البالغ 3.1% في الربع السابق. وفي المقابل، توسع القطاع العام بنسبة 3.6% في الربع الرابع من عام 2023، بينما انكمش قطاع النفط بنسبة 16.1%.

نما القطاع الخاص السعودي بشكل مطّرد منذ نهاية الجائحة

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاعات التنظيمية

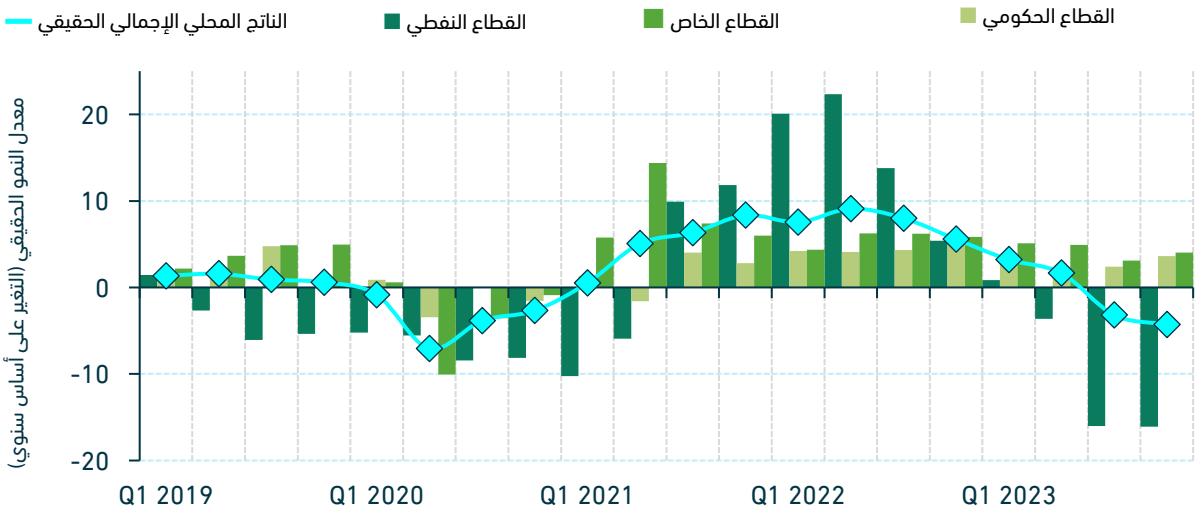

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وفيما يتعلق بالسياسة الصناعية، هناك العديد من الحوافز لتشجيع الاستثمار، بما في ذلك برامج القروض التي تسهل مشاريع الطاقة والبنية التحتية داخل المدن الصناعية، وخطط دعم العمالة، وخيارات التمويل المسبق للمصدرين السعوديين. علاوة على ذلك، تتمتع بعض المواد والمعدات والآلات بإعفاءات من الرسوم الجمركية، بينما يبلغ معدل ضريبة الشركات المفروض على الشركات الأجنبية 20%، وهو الأدنى بين دول مجموعة العشرين.

علاوة على ذلك، يتم تقديم حوافز مستهدفة للشركات التابعة الأجنبية والشركات الدولية التي تفكر في إنشاء مقرات لها داخل المملكة، بهدف تعزيز نقل المعرفة وتنمية رأس المال البشري والابتكار في المملكة. وفي ظل المشهد الاقتصادي العالمي غير المستقر الذي يؤثر على قطاعي النفط والقطاع العام، يظل القطاع الخاص مساهمًا ثابتًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يوفر الاستقرار والمرونة.

يُعد أداء شركات ومؤسسات أجنبية داخل القطاع الخاص في المملكة بمثابة شهادة على فعالية سياسة التجارة المفتوحة للمملكة. إذ أنها لا تعمل فقط على توسيع نطاق السوق للمؤسسات المحلية، بل تُسهّل أيضًا الوصول إلى السلع الرأسمالية الضرورية للتنمية الصناعية مع تعزيز نمو المحتوى المحلي من خلال نقل التقنية. ولتعزيز التكامل العالمي وتوسيع التجارة، أبرمت المملكة اتفاقيات التجارة الحرّة كجزء من كتلة دول مجلس التعاون الخليجي مع سنغافورة والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (النرويج وسويسرا وأيسلندا وليختنشتاين). بالإضافة إلى ذلك، وقّع مجلس التعاون الخليجي مؤخرًا اتفاقيات تجارة حرّة أولية مع باكستان وكوريا الجنوبية، ويدرس المجلس إبرام المزيد من الاتفاقيات مع الشركاء الدوليين الرئيسيين.

2. الطلب القوي من القطاع الخاص

يبرز الاستهلاك الخاص باعتباره العنصر الأكثر استقرارًا للطلب الإجمالي في الاقتصاد السعودي، حيث ظل ركيزة ثابتة تدعم النمو حتى في فترات تقلب أسعار النفط، والضغوط المالية العالمية، وعدم اليقين الجيوسياسي. إذ أظهر الاستهلاك الخاص نموًا مطردًا على مدى العقد الماضي، ليصل إلى مستوى قياسي جديد بنسبة 41% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023.

وفي المقابل، شهد صافي الصادرات، وهو العنصر الأكثر تقلبًا في الطلب الإجمالي، انخفاضًا في حصته من الناتج المحلي الإجمالي بمرور الوقت. ومع ذلك، حافظ الاستثمار والإنفاق العام على حصصهما، مما يؤكد دورهما الحاسم في دعم الاقتصاد الأوسع وتسهيل التوسع المطرد للاستهلاك الخاص في الاقتصاد السعودي.

ظلت القوة الشرائية للأسرة السعودية المتوسطة مستقرة بسبب عوامل مختلفة، بما في ذلك التنظيم الفعال للأسواق لمنع حالات النقص، والضوابط المطبقة على أسعار منتجات محددة، والإعانات غير المباشرة، والتحويلات الاجتماعية. ونتيجة لذلك، استمر الإنفاق الاستهلاكي للأسر في النمو بمعدل أعلى من معدل التضخم، مما أدى إلى عدم حدوث خسارة في القوة الشرائية للمستهلكين السعوديين.

لا يزال الطلب الاستهلاكي السعودي قوياً بعد انتعاشه الحاد

الإنفاق الاستهلاكي في المملكة

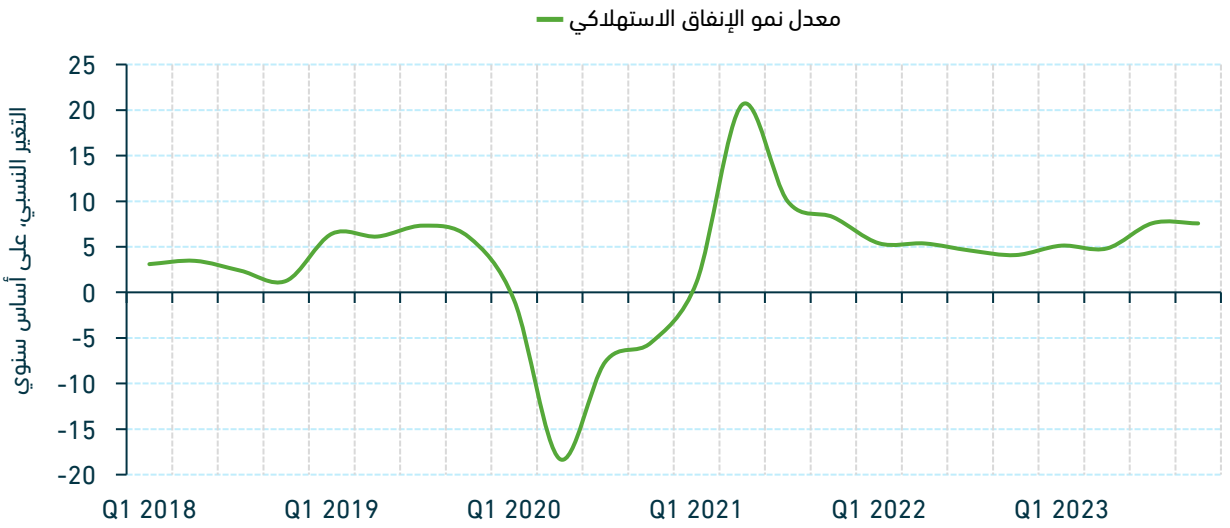

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ظل الإنفاق الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية مرنًا طوال عام 2023، بل وشهد ارتفاعًا طفيفًا في الجزء الأخير من العام. فبينما كان هناك تراجع طفيف في الإنفاق في العام السابق بسبب انخفاض الطلب على الائتمان الاستهلاكي بعد رفع سعر الفائدة من قبل البنك المركزي السعودي (SAMA)، إلّا أنه تم تعويض ذلك من خلال استخدام مدخرات الأسر المتراكمة. علاوة على ذلك، قدم تخفيف الضغوط التضخمية في النصف الثاني من عام 2023 دعمًا إضافيًا للمستهلكين.

وبالنظر إلى الأثر الدائم والإنتاجي للاستثمار -الذي يقاس بالتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت- فقد لعب دورًا محوريًا في دفع نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تهيئة بيئة مواتية للاستثمار، ولا سيما في التجهيزات الأساسية والتقنية.

الاستهلاك الخاص هو المساهم الأكثر استقرارًا في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التغير على أساس سنوي

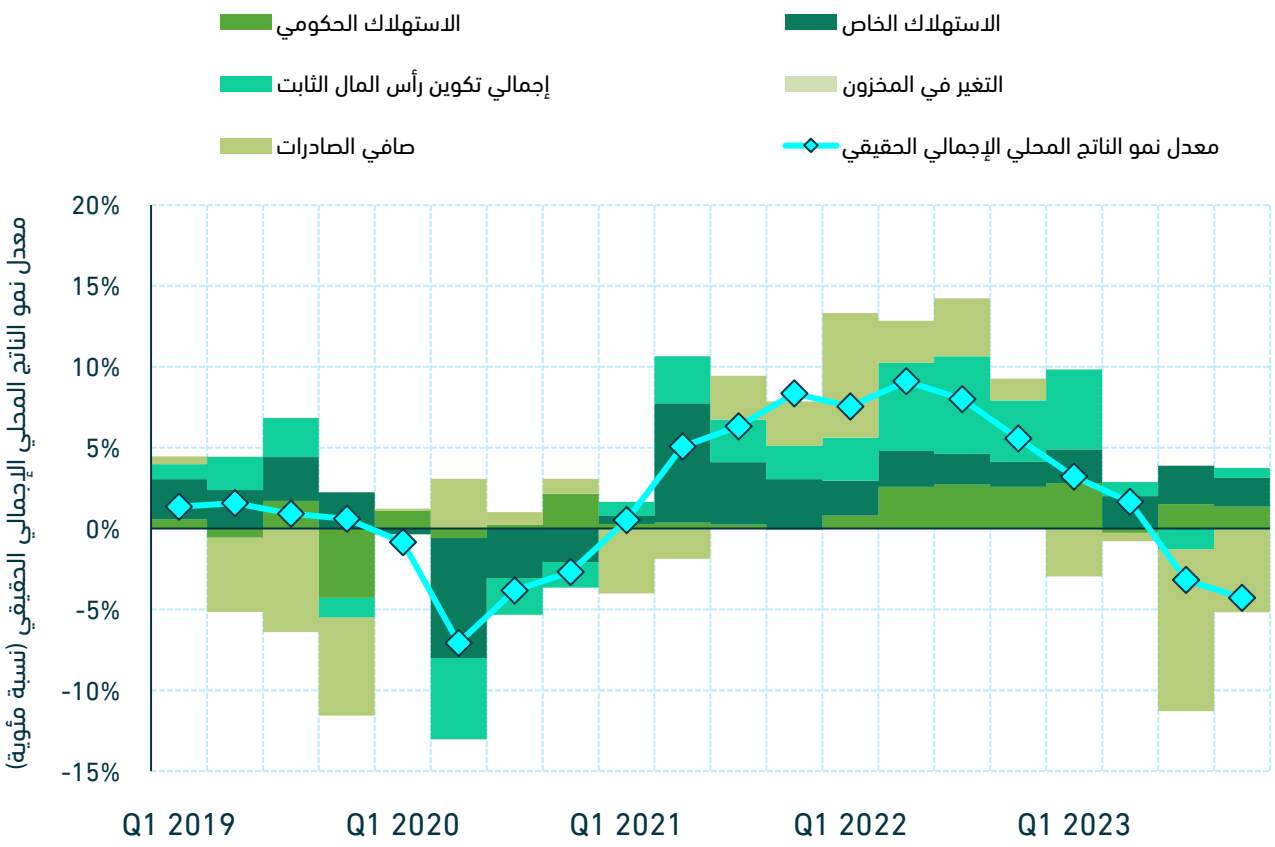

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

كانت مساهمة صافي الصادرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية سلبية في عام 2023، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض عائدات النفط. ويسلط هذا الاتجاه الضوء على مدى تعرض الاقتصاد لتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يؤكد أهمية استراتيجية التنويع التي تنتهجها المملكة.

وتهدف هذه السياسات إلى تقليل الاعتماد على صادرات النفط وتعزيز المرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات الخارجية.

3. الاستثمار الخاص كمحرك للنشاط الاقتصادي

على مدى السنوات الخمس الماضية، ظل الاستثمار في القطاع الخاص مستقرًا نسبيًا مقارنة بالتقلبات في القطاع العام وصناعة النفط، اللذان تضررا من تقلبات أسعار النفط. ويمثل الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية 45% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 70% من إجمالي الاستثمار في الربع الأخير من عام 2023، ويتقدم بشكل مطرد نحو تحقيق هدف رؤية السعودية 2030 البالغ 65% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتماشيًا مع طموحها في أن تصبح مركزًا رئيسيًا للنقل والخدمات اللوجستية التي تربط آسيا وإفريقيا وأوروبا، فإن مبادرات المملكة العربية السعودية تغطي قطاعات متنوعة مثل السياحة والترفيه والبنية التحتية والرعاية الصحية والتقنية والطاقة المتجددة. كما تم التخطيط لمشاريع البنية التحتية، بما في ذلك المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الصناعية، لدعم صناعات مثل التصنيع والرقمية والبتروكيماويات والتعدين والخدمات اللوجستية.

بالإضافة إلى ذلك، تهدف الاستثمارات في البنية التحتية السياحية، والتي تتمثل في التطورات في العلا وتوسيع فعاليات "مواسم السعودية"، إلى جذب الاستثمار الأجنبي واستضافة الأحداث العالمية مثل معرض إكسبو 2030.

سعيًا لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية السعودية 2030، يلعب القطاع الخاص دورًا بارزًا بشكل متزايد في دفع النمو الاقتصادي. كما يعمل القطاع الخاص الديناميكي على تحفيز النشاط الاقتصادي، وتوليد عوامل خارجية إيجابية، وتعزيز خلق فرص العمل، من خلال الاستفادة من بيئة الأعمال المحسنة وبدعم من التدخلات العامة عبر المشاريع الضخمة.

تحول الاستثمار في المملكة العربية السعودية من قطاع النفط إلى بقية القطاع الخاص

إجمالي الاستثمار حسب القطاعات

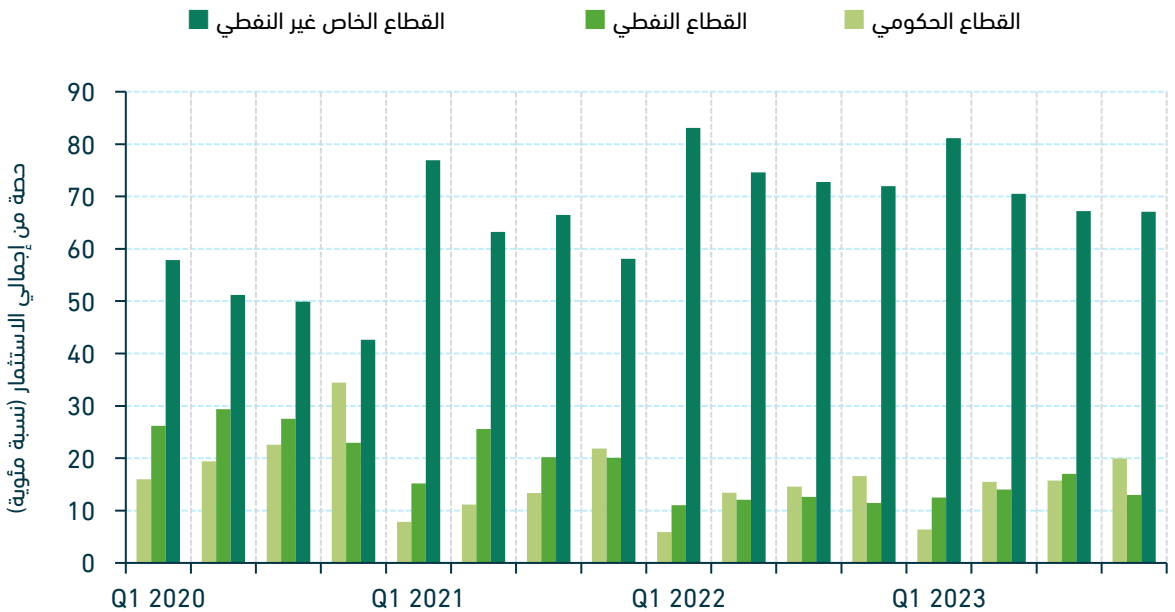

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

4. نظام مصرفي قوي يدعم القطاع الخاص

يلعب القطاع المصرفي دورًا محوريًا في تعزيز القطاع الخاص، من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية وزيادة سبل حصول مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم. كما يتميز قطاع الإقراض السعودي بواحدة من أدنى نسب القروض المتعثرة بين الاقتصادات الكبرى، عند 1.7% فقط في عام 2023. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المؤسسات الحكومية مثل صندوق التنمية الصناعية السعودي (SIDF) تسهيلات ائتمانية للشركات الخاصة، بينما يمكن للقطاع الخاص أيضًا الاستفادة من القروض لأجَل وإصدارات سندات الصكوك من القطاع المصرفي.

وقد أسفرت هذه التدابير الداعمة والحوافز عن جذب استثمارات، كما يتضح من الارتفاع الملحوظ بنسبة 96% في إصدار تراخيص الاستثمار لكل من المشغلين المحليين والأجانب من القطاع الخاص بين عام 2022 و2023. وقد يستمر هذا الاتجاه التصاعدي بدعم مصرفي قوي.

ونتيجة لذلك، استفادت بيئة الأعمال من الارتفاع الملحوظ في عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي وصلت إلى ما يقارب 1.3 مليون في عام 2022، أي بزيادة قدرها 30% تقريبًا على أساس سنوي. وبحسب الهيئة العامة للإحصاء، تشكل المشاريع الصغيرة 87% من هذا الإجمالي. وتسلط هذه التطورات الضوء على تزايد حيوية القطاع الخاص ومرونته، مدعومة ببيئة مالية داعمة ومبادرات حكومية.

أصبحت المملكة العربية السعودية أكثر قدرة على المنافسة من خلال جذب رأس المال الدولي

تراخيص الاستثمار الأجنبي الصادرة عن وزارة الاستثمار السعودية

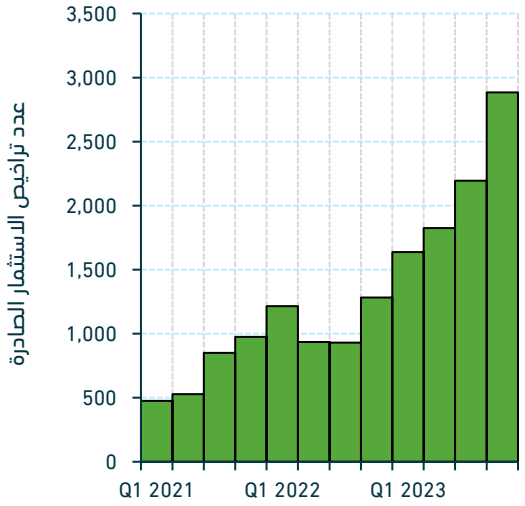

المصدر: وزارة الاستثمار

النظام المصرفي السعودي لا يزال مستقرًا

صافي القروض المتعثرة ونسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات

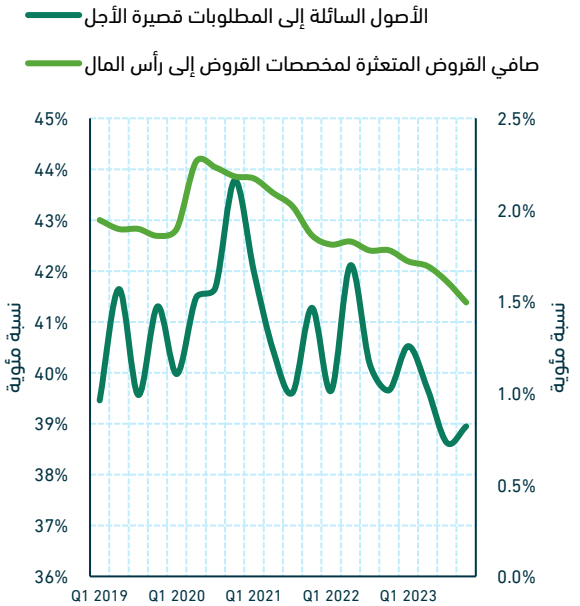

المصدر: البنك المركزي السعودي

الفصل الرابع

أبرز التحديات التي قد يواجهها الاقتصاد السعودي في عام 2024

من المرجح أن تستمر التوترات الجيوسياسية في عام 2024 وسط تفاقم حالة عدم اليقين في الانتخابات في أكثر من 50 دولة، مما يجعل عام 2024 عاما قياسيًا في صناديق الاقتراع. ومن الممكن أن تؤدي الدورات الانتخابية إلى استقطاب السياسات المحلية وإثارة مخاطر تنظيمية على نطاق عالمي. ويمكن لهذه الديناميكيات أن تخلق تحديات أمام النمو العالمي، مع تصاعد احتمال إعادة تشكيل الطلب العالمي والتجارة العالمية.

لذلك، قد يعتمد التقدم الاقتصادي المستمر للمملكة العربية السعودية في عام 2024 وما بعده، على قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. ويعني ذلك تسريع خططها للتنويع الاقتصادي، وتعزيز علاقات تجارية أعمق، ودعم الصناعات غير النفطية وقطاع الخدمات، وتحسين جودة رأس المال البشري المحلي. ويعكس التزام المملكة بتنويع الاقتصاد بشكل أساسي على مدى السنوات المقبلة.

1. الرياح الجيوسياسية المعاكسة وموجة الانتخابات

تؤدي الرياح الجيوسياسية المعاكسة المستمرة والموجة غير المسبوقة من الانتخابات العالمية في عام 2024 إلى تضخيم المخاطر وعدم اليقين. فبالإضافة للصراعات الإقليمية، مثل الحرب في غزة وتوترات البحر الأحمر، فإنه من المقرر أن تجري أكثر من 50 دولة، أو حوالي نصف سكان العالم، انتخابات وطنية. ومن الممكن أن تؤدي هذه الدورات الانتخابية إلى تغيير التحالفات والعلاقات الدبلوماسية، مما قد يساهم في زيادة عدم الاستقرار السياسي، وتصاعد التوترات بين الدول، والتأثير سلبًا على مناخ الأعمال والاستثمار الدولي.

وبصفتها لاعبًا رائدًا في سوق الطاقة العالمية ومنتجًا رئيسيًا للنفط الخام، فإن التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية مرتبطة بالتطورات الجيوسياسية والتحولات في ديناميكيات التجارة الدولية. إذ يُظهر التاريخ أن العوامل الخارجية يمكن أن تُعطل أسواق الطاقة العالمية بطرق لا يمكن التنبؤ بها، مما يؤثر على أسعار النفط وتدفقات الإيرادات لمصدّري النفط. ومع ذلك، فقد أظهرت الصدمات الأخيرة أن أسواق الطاقة العالمية، وخاصة سوق النفط الدولي وسلاسل التوريد، أصبحت أكثر مرونة في مواجهة الصدمات المفاجئة والاضطرابات غير المتوقعة، وهو التطور الذي ساعد في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي السعودي. ومع استمرار المملكة في تنويع اقتصادها بما يتجاوز القطاع النفطي، فإن النمو الاقتصادي والحيز المالي للمملكة سيكونان أقل عرضة لصدمات سوق النفط.

في هذا السياق، أجبرت التوترات المستمرة في البحر الأحمر بسبب الهجمات المتكررة على السفن التجارية منذ نوفمبر 2023، شركات الشحن الكبرى على تحويل مسار سفنها بعيدًا عن قناة السويس، وسلك طريق رأس الرجاء الصالح الأطول حول الساحل الجنوبي لأفريقيا، مما يزيد من أوقات الرحلات بنسبة تتراوح بين 30% و50%. لقد أدت هذه الأحداث إلى زيادة تكاليف الشحن ومواعيد التسليم. وحتى الآن، تعاملت سلسلة التوريد العالمية على نطاق واسع مع هذه التحديات، مع عدم وجود أي تأثير يذكر على اقتصاد المملكة.

2. استمرار تحديات الاقتصاد الكلي

بالرغم من قدرة المملكة على الصمود في وجه الظروف العالمية منذ جائحة كوفيد-19، إلّا أنه من المتوقع أن يحمل عام 2024 تحديات ومخاطر مختلفة يمكن أن تؤثر على اقتصاد المملكة العربية السعودية.

ويمكن أن يلعب التصعيد المستمر لحالة عدم اليقين في الاقتصاد الكلي وزيادة مستويات الضبابية بشأن آفاق الاقتصاد العالمي دورًا مهمًا في أداء الاقتصاد السعودي. وتشمل بعض أبرز تحديات الاقتصادي الكلي ما يلي:

- **الضغوط التضخمية المستمرة**

تباطأ التضخم الأساسي في الاقتصادات الكبرى بوتيرة أبطأ من المتوقع، بسبب سوق العمل المرن وتجدد الاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية.

- **أسعار فائدة مرتفعة لفترة أطول**

بقاء التضخم عند معدلات أعلى من التضخم المستهدف قد يدفع البنوك المركزية إلى إبقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول. هذا الوضع قد يُضعف قدرة المقترضين على سداد الديون ويمكن أن يؤدي إلى زيادة حالات التخلف عن السداد في العديد من القطاعات، مما يزيد من مخاطر الاستقرار المالي وتباطؤ الاقتصاد العالمي.

- **تباطؤ الاقتصادات الكبرى**

يمكن للصراعات الاقتصادية المتزايدة في الاقتصادات المتقدمة والناشئة، أن تمارس ضغوطًا على الطلب العالمي وتدفع أسعار الطاقة إلى الانخفاض.

- **زيادة اختلاف النمو بين الاقتصادات المتقدمة**

بينما يُظهِر الاقتصاد الأمريكي مرونة غير متوقعة بفضل سوق العمل المرن والاستهلاك القوي، فإن الاتحاد الأوروبي واليابان وغيرهما من الاقتصادات الكبرى تناضل من أجل التعافي. إذ قد يدفع هذا الاختلاف في النمو الاقتصادي إلى تباين في السياسات المالية والنقدية، وبالتالي قد يؤدي إلى تحرك تدفقات رأس المال، وتشديد الظروف المالية العالمية، وتعزيز قوة الدولار الأميركي، وبالتالي تباطؤ النمو العالمي.

- **التقاطب الاقتصادي المتزايد**

من الممكن أن يتسارع تقاطب الاقتصاد العالمي إلى كتل وسط التوترات الجيوسياسية المستمرة. ومن الممكن أن يعيق هذا الوضع التعاون الدولي ويولد المزيد من القيود على التجارة وحركة رأس المال والتقنية وتنقّل العمال عبر الحدود. إذ أن التباعد الاقتصادي قد يُؤدي إلى تقليل تدفقات المحافظ والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإبطاء وتيرة الابتكار وتبني التقنية، وتقييد تدفق السلع بين الكتل المتنافسة، مما قد ينتج عنه خسائر كبيرة في الإنتاج وتقلب أسعار السلع الأساسية.

3. الفرص المتاحة للمملكة وسط التحديات العالمية

ونظرًا للارتباط القوي للاقتصاد السعودي بالاقتصاد العالمي، فإن أغلب هذه الصدمات الخارجية قد تؤثر بطريقة أو بأخرى على الاقتصاد السعودي، رغم المرونة التي تتمتع بها المملكة حاليًا. ومن أبرز الفرص، استمرار التنويع الاقتصادي وتعزيز قدرات القطاع الصناعي، وتطوير رأس المال البشري ليتناسب مع وظائف المستقبل، وتعزيز قدرات التصدير، خاصة في القطاعات ذات مردودية مرتفعة.

ولعل فوز المملكة باستضافة معرض إكسبو 2030، هو تتويج لمستهدفات وخطط رؤية السعودية 2030 الطموحة التي تستهدف تقليص اعتماد الاقتصاد على النفط. إذ يُعد هذا المعرض من بين أهم الفرص المتاحة للمملكة لما له من تأثير إيجابي على اقتصاد المملكة على المدى الطويل. فبالإضافة إلى تعزيز مكانة المملكة عالميًا وتحولها إلى وجهة عالمية للفعاليات الكبرى في العالم، فإن هذه الاستضافة قد تُسهم في زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال العديد من المشاريع التي سوف تُنفذ خلال السنوات القادمة لتجهيز الحدث العالمي، وبالتالي فإن الفرص الاستثمارية المصاحبة لتنظيم "إكسبو 2030" ستكون كبيرة للغاية، بحيث تشمل العديد من القطاعات المرتبطة باستقبال الزوار طيلة مدة هذا الحدث العالمي التي يستمر لستة أشهر. وفي نفس السياق، ستستضيف المملكة دورة الألعاب الآسيوية الشتوية 2029 في "مدينة نيوم"، ومن المتوقع أن تستضيف المملكة كأس العالم لكرة القدم 2034، مما سيوفر العديد من الفرص الاستثنائية للشركات السعودية في القطاع الخاص.

وبجانب تحفيز القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد المحلي، فإن استمرارية التزام المملكة بمزيد من الضبط المالي على المدى المتوسط والاستمرار في تحسين سياسة الإنفاق ورفع كفاءته رغم ارتفاع أسعار النفط، قد يعمل على تجنب وتخفيف أي صدمات محتملة في السنوات المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، نرى أهمية تقوية وتوطيد المملكة لعلاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الصديقة، في ظل نهج بعض الدول لسياسات حمائية وعدم تصديرها لبعض السلع الأساسية والأولية خلال فترة الأزمات، مما قد يخلق شحًّا في هذه السلع وارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية. لذلك، تسعى المملكة إلى إقامة شراكات وتعاون دولي للوصول إلى أسواق وتقنيات وفرص استثمارية جديدة. ويشمل ذلك إقامة تحالفات مع مؤسسات تقنية عالمية، والمشاركة في اتفاقيات تجارية دولية، وتشجيع الاستثمار وتبادل المعرفة من أجل الإسراع نحو التحول والتنويع الاقتصاديين.

إخلاء المسؤولية

أعدت وزارة الاقتصاد والتخطيط هذا التقرير لإتاحة المعلومات العامة التي يتضمنها للباحثين والمهتمين ولعامة الجمهور بغرض المعرفة والفهم، انطلاقًا من مبدأ الشفافية وتوافر المعلومات. وهذا التقرير ليس توصية من الوزارة لأي جهات أخرى لاتخاذ أي قرار، وينبغي في هذا الصدد أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المتخصصين والخبراء. وتسعى الوزارة إلى جعل المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومستوفاة ودقيقة، ولكنها لا تقدم أي إقرارات أو تأكيدات أو ضمانات من أي نوع، سواء كانت صريحة أو ضمنية، تتعلق باكتمال المعلومات أو دقتها أو موثوقيتها أو ملاءمتها أو حداثتها. لذلك، فإن أي اعتماد على هذه المعلومات الواردة في التقرير هو على مسؤوليتك بالكامل، ولن تكون الوزارة مسؤولة بأي شكل من الأشكال عن أي إجراء أو قرار يتم اتخاذه بناءً على التقرير أو عن أي خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو ضياع فرصة أو خسائر في الأرباح قد تقع بسبب استخدام هذا التقرير، وللوزارة الحق في تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.